دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي
المصدر: مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
الناشر: مؤسسة خالد الحسن - مركز الدراسات والأبحاث
المؤلف الرئيسي: ولد دده، محمد
المجلد/العدد: ع1
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2013
الصفحات: 1 - 17
رقم MD: 997006
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
اللغة: Arabic
قواعد المعلومات: EduSearch, IslamicInfo
مواضيع: التجزئة السياسية، الامن القومي، الكيان الجغرافي
رابط: http://search.mandumah.com/Record/997006

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي

محمد ولد دده

(طالب دكتوراه في العلوم السياسية/ جامعة محمد الخامس السويسي– كلية الحقوق– سلا)

mdedda@yahoo.fr

المقدمة

تمثل القدرة على حماية الأمن القومي أحد أهم المداخل الضرورية لاستقرار النظام أو النسق؛ وذلك لما لمستوى هذه الحماية من تأثير كبير على أداء النظام في سعيه لتحقيق أهدافه، والسيطرة على مستقبله وضمان وحدة كيانه واستمراره. حيث تعكس فاعلية النظام في حماية أمنه القومي مستوى متقدم من قدرته على تضييق الفجوة بين إمكانياته في الفعل وبين واقعه، وهو ما سينعكس بشكل ايجابي على نوعية مخرجاته.

إن هذا التناسب بين قدرة النظام على تحقيق غاياته، و مستوى حمايته لأمنه القومي، هو ما يضفي نوعا من الموضوعية على التحليل المؤسس على اختبار فاعلية النظام انطلاقا من قدرته على حماية أمنه القومي. ولكن ماذا نقصد بالتجزئة السياسية العربية؟ وما المقصود بالأمن القومي ؟

لن نطيل كثيرا في تحديد مقصودنا بالتجزئة السياسية العربية، والتي تمثل مصطلحا سياسيا درج المفكرون العرب على استخدامه في وصف الحالة العربية الراهنة، والتي تتميز من تشتت الجهود العربية، وعدم تنسيقها بالشكل الذي يرفع من مستوى استفادة الشعب العربي من إمكانات أمته[1]. أما الأمن القومي فقد عرفته موسوعة السياسة بأنه "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"[2]. وعرفته موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"[3]. في حين عرفه أمين هويدي بأنه "عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعات

---

[1]ـــ عصمت سيف الدولة، ***الغايات (4)***، دار المسيرة بيروت، الطبعة الأولى، 1979، بتصرف.

[2]ـــ عبد الوهاب الكيالي، ***موسوعة السياسة***، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، دون ذكر الطبعة والتاريخ، ص: 331

[3]ـــ نقلا عن: علي الدين هلال،" ***الوحدة والأمن القومي العربي***" ، مجلة الفكر العربي، عدد مزدوج، 11 ـــ 12، السنة الثانية، آب (أغسطس) ـــ أيلول (سبتمبر) 1979، ص: 94

المتغييرات الإقليمية والدولية"[4]. أما علي الدين هلال فعرفه بأنه "تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية"[5].

إن القراءة المتأنية لمجمل هذه التعاريف تبين اتفاقها جميعا على اختلاف واضعيها على ثلاث مسائل تمثل عناصر الأمن القومي هي:

أولا: المحافظة على قيم وأهداف النظام في وجه الاختراق الخارجي،

ثانيا: تأمين الحيز الجغرافي من خطر الاحتلال الأجنبي والقلاقل الداخلية،

ثالثا: صيانة المصالح الاسترتيجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي.

وبالتالي يمكن القول أن الأمن القومي هو عبارة عن مجموع التدابير والاحتياطات النظرية والعملية الواجب اتخاذها لحماية المنظومة الثقافية والقيمية، وتحقيق المصالح الاستراتيجية للدولة، وضمان سيادتها على أرضها، واستقلال قرارها السياسي والاقتصادي في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية[6].

وإضافة إلى اتفاقها على عناصر الأمن القومي اتفقت كذلك التعاريف سالفة الذكر على ارتباط مفهوم الأمن القومي بالدولة ككيان جغرافي سياسي ذو حدود محددة المعالم[7]، وهو ما يثير أمامنا إشكالية جوهرية على مستوى وجود وماهية ما يمكن اعتباره أمنا قوميا عربيا، خاصة في ظل نظام التجزئة الذي يقسم العالم العربي إلى إثنين وعشرين دولة لكل منها أمنها القومي. وبالتالي يكون من المستساغ هنا التساؤل حول مفهوم الأمن القومي العربي (فرع أول). وهل هنالك وجود لهذا الأمن أم لا ؟ وما مدى انعكاس عدم وجود هذا الأمن على حماية المنظومة القيمية والثقافية وتحقيق المصالح الاستراتيجية للأمة العربية ؟ (فرع ثاني)

---

[4] ــ أمين هويدي، ***أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس***، دار الشروق، الطبعة الأولى 1991، ص: 28

[5] ــ علي الدين هلال، ***الوحدة والأمن القومي العربي***، مرجع سابق، ص: 94

[6] ــ علاء طاهر، ***حرب الفضاء ونظرية الأمن القومي الإسرائيلي***، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي باريس، الطبعة الأولى 1991، ص: 51

[7] ــ أنظر حول هذا الموضوع كل من:

ــ خليل الياس مراد، ***حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي***، دار الحرية للطباعة، بغداد 1987، دون ذكر الطبعة ، ص: 6

ــ علي الدين هلال، ***الوحدة والأمن القومي العربي***، مرجع سابق، ص: 94

الفرع الأول: مفهوم الأمن القومي العربي

لايزال الأمن القومي العربي كمفهوم يشكو من عدم الوضوح؛ وذلك لأن هذا المفهوم يجب أن يعكس الواقع العربي، هذا الواقع الذي يتميز بصفتين أساسيتين:

الأولى: أنه واقع تجزئة، أي أنه لا يعبر عن مصلحة واحدة ذات مرجعية مركزية لتحديد أعداء هذا الأمن وترتيباته.

والثانية: أنه واقع متخلف لا يكاد يميز بين الأمن القومي ذي الارتباطات المتشعبة بالجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وبين الأمن الذاتي المتعلق باستمرارية نظام الحكم. غير أننا سنحاول القفز على هذه الصعوبات من خلال تعريف هذا الأمن وبيان عناصره (فقرة أولى)، ثم نقوم بعد ذلك ببيان التهديدات التي يواجهها (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: تعريف الأمن القومي العربي

يعتبر وضع تعريف للأمن القومي العربي مهمة صعبة تخالطها الكثير من احتمالات الخطأ؛ أولا لأن الاهتمام بقضايا الأمن القومي بشكل عام لم يكتسب أهمية تحليلية على المستوى الأكاديمي إلا بعد الحرب العالمية الثانية[8] مما يعني أن مسألة الأمن القومي مازالت تحتاج لكثير من البحث والتمحيص. وثانيا لأن الاهتمام بنظريات الأمن القومي جاء مرتبطا بالدولة الواحدة ذات الحيز الجغرافي الموحد. ومن الواضح أن هذا مناقض للواقع العربي المفتقد لدولة واحدة يمكن اتخاذها ركيزة لبناء نظرية للأمن القومي العربي على غرار نظرية الأمن القومي الأمريكي و الأمن القومي الفرنسي.. إلخ.

وبالتالي فإن الحديث عن أمن قومي عربي يضعنا أمام مفترق صعب يجب فيه التمييز بين مستويين من الأمن؛ الأول يفرضه واقع التجزئة وهو الأمن القومي لكل قطر من أقطار التجزئة على حدة، والثاني تفرضه حقائق التاريخ وعوامل الجغرافيا وهو الأمن القومي العربي الشامل[9]. وقد انقسم الدارسين لظاهرة الأمن القومي العربي من هذه المسألة إلى رأيين:

الأول: يرتكز على القطرية كأساس للأمن القومي. وبالتالي ينطلق من الحدود السياسية للدولة القطرية والتزاماتها الداخلية والخارجية القائمة، ومصالحها القطرية، كمنطلق لترتيب الأولويات على مستوى بناء الاستراتيجيات والسياسات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية ضمانا لأمنها القومي.

---

[8] ـــ سليمان عبد الله الحربي، ***"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"***، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 صيف 2008، ص: 13.

ـــ انظر كذلك: خليل الياس مراد، مرجع سابق، ص: 63

[9] ـــ علي الدين هلال، ***الوحدة والأمن القومي العربي***، مرجع سابق، ص: 95

والثاني: ينطلق من فكرة القومية العربية ليربط بين إمكانية تحقق أي مستوى من الأمن القومي للأقطار العربية وبين ضرورة قيام كيان عربي ذو إرادة سياسية واحدة. وبالتالي يؤكد على ضرورة ترتيب الأولويات على مستوى بناء سياسات الأمن القومي انطلاقا من نظرية المصير المشترك التي ترى أن أمن أي قطر عربي مرهون بالأمن العربي الموحد[10].

وهكذا نلاحظ من خلال ماسبق وجود رأيين يتنازعان مسألة الأمن القومي العربي ما بين ناف لوجودها ومؤكد لها. ولا يخفى تهافت الرأي الأول على أي متتبع لواقع وتطورات الأحداث في المنطقة العربية، ويكفي أن نأخذ التحدي الإسرائيلي وما يمثله من تهديد لأكثر إن لم يكن لكل الأقطار العربية كمثال لمعرفة إلى أي حد يترابط أمن الأقطار العربية لدرجة يصعب معها بناء أمن قطري عربي بعيدا عن أمن قومي عربي شامل لجميع الأقطار العربية.

أما الرأي الثاني وإن كانت له وجاهته إلا أنه يغفل الواقع تماما. هذا الواقع الذي يعكس وجود اثنان وعشرون سياسة للأمن القومي قد ينبني بعضها على أساس أن إحدى الدول العربية هي العدو المفترض الذي تجب حماية الأمن القومي منه[11]. كما أن التمسك به على نحو جامد سيوقف جميع أشكال التنسيق حتى قيام الكيان العربي ذو الإرادة السياسية الموحدة.

وبالتالي ولما كان لكل من الرأيين مثالبه فإن السؤال الذي يفرض نفسه في هذه الحالة هو:

أي هذيين الرأيين أقرب إلى الصواب ؟

تساعدنا معطيات الواقع على بلورة إجابة لهذا السؤال، وذلك من خلال ما تضعه أمامنا من وقائع تشهد برجاحة الرأي الثاني رغم المآخذ عليه. فبالنسبة للعراق ودول الخليج العربي المعتمدة اقتصاديا على الريع النفطي، فإن أمنها الاقتصادي وبالتالي أمنها الاجتماعي مرتبط إلى حد كبير بأمن واستقرار خطوط المواصلات التي يتم من خلالها تصدير النفط إلى الأسواق العالمية، والتي تمر بكل من مصر وسوريا والأردن. حيث سيؤدي أي انهيار في المنظومة الأمنية لهذه الدول إلى إمكانية تعرض الصادرات النفطية للعراق ودول الخليج للخطر، مما ستكون له انعكاسات خطيرة على قدرة هذه الدول على الانفاق العام. وبالتالي ستجد نفسها في سلسلة من الأزمات ستعصف لا محالة بأمنها. وينضاف إلى ما سبق بالنسبة لدول الخليج ضيق المساحة وقلة عدد السكان مما يحرمها من العمق الاستراتيجي والموارد البشرية الضروريين لكفاءة أي عملية أمنية.

أما بالنسبة لدول المشرق والمغرب العربي والتي تملك إلى جانب شساعة المساحة كما بشريا كبيرا يمنحانها العمق الاستراتيجي والوسائل البشرية اللازمة للأمن، إلا أنها تعاني في مجملها من شح في الموارد الكفيلة بتفعيل هاتين الخاصيتين للعب دور فاعل في

---

[10] ـــ حامد ربيع، ***نظرية الأمن القومي العربي***، دار الموقف العربي، القاهرة 1984، ص: 20

[11] ـــ نأخذ مثالا على موضوع بناء سياسات الأمن القومي واستراتيجيات التدريب الدفاعي المبنية على اعتبار العدو لدى أحدى الدول العربية هو دولة عربية أخرى حالة المغرب والجزائر. وللمزيد حول الموضوع راجع: حبيب سويدية، ***"الحرب القذرة"***، شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992 ـــ 2000، ترجمة روز مخلوف، ورد للطباعة والتوزيع والنشر، سوريا، الطبعة الأولى، 2003،

حماية أمنها القومي، فالأمن القومي يحتاج إلى تضافر ثلاث عوامل يؤدي أي اختلال في أحدها إلى حدوث ضعف على مستوى أداء هذه العملية. هي العمق الاستراتيجي للحيز الجغرافي، والكفاية من الموارد البشرية، ووفرة الموارد المالية[12].

وإضافة إلى ما سبق يعتبر المجال الترابي للعالم العربي من أكثر المجالات الترابية في العالم إطلالا على السواحل البحرية. فهو يطل على البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي، وخليج عمان، والمحيط الأطلسي[13]، وهي خاصية لها ما بعدها.

إذ تتطلب هذه السواحل قوة كبيرة لحمايتها وحماية البلدان المطلة عليها من محاولات السيطرة عليها، خاصة أن هذا الموقع جعل المجال العربي يمثل بؤرة المواصلات العالمية لوجوده في مفترق طرق بين قارتي أوروبا وآسيا اللتين يتجمع فيهما أكثر من ثلثي سكان العالم[14]، واشتماله على أربعة من أكثر الممرات المائية الدولية[15] أهمية استراتيجية[16]، مما زاد من أهمية الموقع الجيوبوليتيكية، وبالتالي حاجته إلى قوة كبيرة لحمايته، وهو ما لايمكن أن توفره إمكانيات أي دولة عربية منفردة. كما أن هذه البحار وخاصة الأبيض والأحمر يمثل عدم أمنها تهديدا خطيرا للأمن العربي. فالبحر الأبيض هو بوابة العالم العربي على أوروبا، وهو المنفذ المائي الوحيد لكل من الجزائر وتونس، ويمكن أن يشكل جبهة تعرض لكل من المغرب وتونس والجزائر.

أما البحر الأحمر فهو مدخل العالم العربي إلى إفريقيا التي تمثل عمقا استراتيجيا للأمن المائي وبالتالي الأمن الغذائي العربي، وهو كذلك المنفذ البحري الوحيد لكل من السودان والأردن والصومال، ويمكن أن يشكل جبهة تعرض لمصر العليا ومنابع النيل، هذا إضافة إلى أن عائدات الملاحة فيه تشكل مصدرا هاما للدخل في اليمن والصومال[17].

هكذا إذا يضع أمامنا واقع المنطقة الجيوبوليتيكي جملة من المعطيات التي يصعب تخطيها ترجح وجود مايمكن تسميته أمنا قوميا عربيا رغم واقع التجزئة؛ لأن هذا الأمن هو المدخل إلى أمن كل قطر عربي. وقد أكد على هذا المعنى عبد الله يعقوب بشارة في دراسته "**التعاون الإقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية**" حين نفى قدرة أي دولة عربية على تحقيق أمنها أو توفير متطلبات التنمية بمعزل عن باقي الدول العربية الأخرى، فقضايا الأمن والتنمية حسب تعبيره "أطروحة وحدوية، لا يمكن

---

[12]ـــ أنظر قريبا من هذا: خليل الياس مراد، مرجع سابق، ص: 189

[13]ـــ أمين هويدي، ***أزمة الأمن القومي العربي***، مرجع سابق، ص: 44

[14]ـــ محمد محمود السرياني، ***الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها*** *ومشكلاتها*، منشورات أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض 2001، ص: 22

[15]ـــ هذه الممرات هي: مضيق جبل طارق، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز، وقناة السويس.

[16]ـــ محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص: 129

[17]ـــ علي الدين هلال، ***الوحدة والأمن القومي العربي***، مرجع سابق، ص: 97

توفيرها في إطار كيان صغير مغلق.. وبالتالي فهي قضايا قومية، لا قطرية، فيها التكامل، وفيها التنسيق"[18]، ويفيد هذا الرأي وهو لأمين عام سابق لمجلس تعاون دول الخليج العربي أن الدولة القطرية لايمكنها توفير أمنها الذاتي بعيدا عن مظلة الأمن القومي العربي.

من هنا إذا ومن هذا المنطلق واعتبارا لما تقدم من وجود لما يمكن تسميته أمنا قوميا عربيا، وسعيا منا للتحرر ولو نظريا من واقع التجزئة الذي يمثل عائقا أمام بلورة مفهوم عام لهذا الأمن، فسنؤسس تعريفنا للأمن القومي العربي على اعتباريين جوهريين هما: حماية الحيز الجغرافي العربي، وصيانة الهوية والقيم العربية. فنقول إن الأمن القومي العربي هو تصور استراتيجي مؤسس على متطلبات حماية المصالح الحيوية للشعب العربي، تبرز في جوانبه المختلفة عناصر الحماية الضرورية لهذه المصالح، وتقديم الإجابات المرتكزة على وقائع التاريخ وحقائق الجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه وجود ومصير الأمة العربية بما فيها ضمان حرمة هذه الأمة وصيانة استقلال وسلامة الحوزة الترابية العربية [19]. ويقترب هذا إلى حد كبير مع الاقتراح الذي قدمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دراستها عن الأمن العربي حيث قررت أنه "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية"[20].

الفقرة الثانية: تهديدات الأمن القومي العربي

تعتبر العلاقة بين مفهوم الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل، وبالتالي فإن أي محاولة لتحديد مفهوم الأمن سواء كان ذاتيا أو قوميا لابد أن ترتكز في أحد جوانبها على رصد ومعرفة التهديدات التي تواجهه باعتبار هذه التهديدات هي المرجع الأول لوضع استراتيجيات حماية هذا الأمن. وقد اختلفت الآراء حول تحديد طبيعة تهديدات الأمن القومي؛ فذهبت المدرسة الواقعية إلى حصر هذه التهديدات في الأعمال العسكرية الحالة أو المحتملة التي قد تؤدي إلى إلحاق ضرر بالغ بكيان الدولة. بينما اعتبرت المدرسة الليبرالية أن هذه التهديدات تتجاوز مجرد الخطر العسكري لتشمل المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من الممكن أن تعبث باستقرار المجتمع ككل[21]. ومن الواضح أن رأي المدرسة الليبرالية هو الأقرب إلى الصواب خاصة في

---

[18]ـــ يعقوب بشارة ،عبد الله، *"التعاون الإقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية"*، ضمن: فهد الفانك (محرر) الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية (عمّان: منتدى الفكر العربي، 1988)، ص: 87

[19]ـــ اعتمدنا في وضع هذا التعريف على سليمان عبد الله الحربي، *"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"*، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 صيف 2008، ص: 15

[20]ـــ بيان العساف، ***انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي***، *دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين*، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، يوليو 2005، ص: 33

[21]ـــ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص: 27

ظل العولمة وثورة الاتصالات التي فتحت المجال أمام مختلف أشكال التأثير السياسي والثقافي قد تفوق في نتائجها مخاطر العمل العسكري[22].

وينصرف مفهوم التهديدات إلى الحالة التي يوجد فيها تناقض حاد للمصالح بين الدولة أو المجتمع وأطراف أخرى قد تكون داخلية وهي التي تسمى التهديدات الداخلية للأمن القومي (أولا)، وقد تكون خارجية وهي التي تعرف بالتهديدات الخارجية للأمن القومي (ثانيا).

أولا: التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي

يمكن تقسيم التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي إلى نوعين؛ تهديدات حالة وأخرى متوقعة. وتتمثل التهديدات الحالة فيما تشهده المنطقة العربية من عدم اندماج الأقليات الإثنية التي باتت تهدد بتفكك الدول العربية القطرية، إضافة إلى أزمة الحكم[23]. حيث تشهد أغلب إن لم نقل كل الدول العربية على اختلاف مواقعها وأنظمة الحكم فيها ظاهرتين خطيرتين:

الأولى: هي تحكم أنظمة الحكم وتسيرها الأحادي لمقاليد السلطة في ظل شبه غياب تام للممارسة السياسية بشكلها الشعبي، وهو ما أدى إلى تنامي القطيعة بين الجماهير العربية وبين السلطات الحاكمة في الدول العربية[24].

والثانية: هي نتيجة حتمية للأولى حيث أدى غياب الآليات الديمقراطية في تسيير الشأن العام العربي إلى عجز الكثير من الدول العربية عن احتواء الأقليات الإثنية بداخلها، والتي أصبحت في ظل شعورها بنوع من الضيم تغذيه مساندة بعض القوى ذات المصلحة في تفتيت العالم العربي تترع إلى الانفصال[25].

أما التهديدات المتوقعة فتتمثل أساسا في حالة عدم الاستقرار المحتملة نتيجة النقص المتزايد للانتاج الغذائي العربي وما يصاحب ذلك من اعتماد دول المنطقة العربية في غذائها أكثر فأكثر على الاستيراد. والنقص الحاد في المياه[26]. حيث "يعتبر العالم العربي

---

[22] ــ عمر مصطفى محمد سمحة، ***العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي***، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح، نابلس فلسطين، 2005، ص : 114

[23] ــ بيان العساف، مرجع سابق، ص: 76

[24] ــ ياسين حافظ، ***في المسألة القومية الديمقراطية***، منشورات معهد الإنماء العربي بيروت، 1990، بتصرف

ــ أنظر أيضا بهذا الخصوص:

ــ ماجد كيالي، ***"الجماهير العربية: الواقع والإشكاليات رؤية نقدية"*** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 352، ص: 91

[25] ــ أنظر قريبا من هذا:

ــ عوني فرسخ، ***"جدلية الوحدة والديمقراطية في التاريخ والواقع العربي"*** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 353، ص: 46

[26] ــ أنظر: سامر مخيمر وخالد حجازي، ***أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة***، عالم المعرفة، العدد 209، يناير 1996، ص: 8

منطقة العجز الغذائي الأول في العالم"[27]، مما يعني عمق واستراتيجية التهديد الذي سيتعرض له في أمنه القومي إذا ما قررت الجهات التي يعتمد عليها في توريد حاجياته الغذائية الضغط عليه لأسباب سياسية أو اقتصادية. ومنه يمكن القول إن استقلال القرار العربي وبالتالي القدرة على تبني سياسات ذات محصلة إيجابية على المجتمع العربي مرهونة بالقدرة العربية على الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، فلا استقلال لشعب يأكل من وراء حدوده.

أما المشاكل المائية فلا تقل هي الأخرى خطورة عن المشكل الغذائي. فالماء هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ولاجتماعي، وضروري للانتاج الغذائي والصناعي، ونتيجة لهذه الأهمية ولشحه في المنطقة العربية نتيجة وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وأنها تمثل مصبا لجميع الأنهار الموجودة بها وليست منبعا، فقد أصبحت ندرة المياه تمثل أكبر تهديد داخلي محتمل إلى جانب النقص في الانتاج الغذائي للأمن القومي العربي، ومما يفاقم من حدة المشكلة انتهاج دول منبع الأنهار الموجودة في المنطقة العربية لسياسات مائية معادية للأمن المائي العربي[28]

ثانيا: التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي

تتمثل التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي في ثلاث جبهات رئيسية؛ أوروبا، إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران وتركيا. حيث تمثل أوروبا تهديدا خارجيا مباشرا لدول المغرب العربي، يتجلى من خلال عدة اعتبارات منها على سبيل المثال: الاحتلال الإسباني لسبتة ومليلية والجزر، إضافة إلى ما مثلته أوروبا عبر التاريخ كرأس حربة للهجوم على المنطقة العربية لموقعها القريب على الضفة المقابلة من البحر الأبيض.

أما إسرائيل فتمثل تهديدا مباشرا لدول المشرق من خلال احتلالها لكامل فلسطين وهضبة الجولان ومزارع شبعا. إضافة إلى تهديدها غير المباشر لكل الدول العربية انطلاقا من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي المؤسسة على ضرورة إضعاف الدول العربية عن طريق تفتيتها إلى كانتونات طائفية ودينية، حيث تعتبر هذه النظرية أن الضمانات الفعلية لأمن إسرائيل في المحيط العربي هي تفتيت العالم العربي إلى دويلات طائفية متناحرة لإضعافها[29]، وقد أكد على هذا التوجه أوديد يونيون مستشار آرئيل شارون حين قال "إن إسرائيل تستهدف الأمة العربية في كيانها السوسيولوجي وليس فقط في أرضها وسيادتها فهي تريد تفتيت أقطار هذه الأمة طائفيا ومذهبيا إلى دويلات متنافرة فيما بينها، لتبقى جميعا تحت السطوة الإسرائيلية"[30]. وتؤكد التوجه ذاته نظرية السلام المبني على الردع التي صاغها نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس" والتي تعني في مفهومها العام تقوية إسرائيل

---

[27] ــ نقلا عن: بيان عساف، مرجع سابق، ص: 77

[28] ــ سامر مخيمر وخالد حجازي، ***أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة***، عالم المعرفة، العدد 209، يناير 1996، ص: 11 وما بعدها

[29] ــ هشام القروي، ***" أزمة فكر أم أزمة واقع ؟"***، مجلة الوحدة، السنة الرابعة، عدد مزدوج (46 ــ 47)، يوليو/ أغسطس 1989، ص: 12

[30] ــ نقلا عن بيان عساف، مرجع سبق ذكره، ص: 84

وإضعاف الدول العربية بهدف المحافظة عليها تحت ضغط القوة الإسرائيلية. وبالتالي إثنائها عن أي خطوة من شأنها الإضرار بهذه الأخيرة[31]. وتتقاطع إسرائيل في هذه النقطة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر إضعاف الدول العربية بهدف السيطرة على المنطقة العربية بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، مسألة مهمة بالنسبة لأمنها القومي، لما يمثله موقع العالم العربي من الناحية الجيوبوليتيكي كعازل لأوروبا، ومدخل للسيطرة على آسيا من جهة[32]، ولما تمثله منطقة الخليج العربي كمصدر رئيسي للبترول الذي تتنفس به رئة الغرب الصناعية من جهة أخرى جعلت الولايات المتحدة تعتبر السيطرة عليها تدخل ضمن مصالحها الحيوية[33].

هذا فيما يخص أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل، أما فيما يخص إيران وتركيا فقد زاد التهديد خطورة بعد احتلال العراق وخروجه من معادلة توازن القوة. حيث ارتفع التهديد الإيراني إلى مستوى أصبحت فيه دول الخليج تعيش حالة قلق تامة، فإضافة إلى احتلالها للجزر الإيماراتية ومطالبتها بالبحرين، تمثل إيران تهديدا خطيرا على تماسك النسيج الاجتماعي داخل أكثر من دولة عربية ـــ من بينها دول خليجية ـــ للعبها على وتر الطائفية مستهدفة بذلك زعزعة استقرارها حتى تتمكن من السيطرة الإقليمية في المنطقة[34]. كما تمثل بترسانتها العسكرية التي تضم صواريخ بالستية تهديدا جديا لطرق المواصلات البحرية التي تنقل نفط الخليج، ينضاف إلى ذلك ما تمثله هي وتركيا كمشروعين سياسيين قوميين يستهدفان الهيمنة الإقليمية في مقابل فراغ على المستوى العربي الذي تنعدم فيه حاليا أي رؤية جامعة.

وإضافة لما سبق تمثل الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي، حيث تطوق هذه الاتفاقية المشرق العربي بقوتين عسكريتين لكل منهما أجندتها ومصالحها، لكنهما تتفقان على ضرورة بناء قوة ردع في مواجهة أي تطورات مستقبلية، قد يكون من شأنها تغيير ميزان القوة في المنطقة لصالح النظام العربي، مما سيكون له تأثير عميق على المصالح الحيوية للدولتين المتمثلة في الاستمرار والتوسع بالنسبة لإسرائيل، وضمان التفوق للموقف التركي في أي تسوية للصراع حول

---

[31] ـــ أعمال ندوة : ***مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي (القاهرة 27-29 ديسمبر 1997)***، مرجع سابق، ص: 69

[32] ـــ أحمد سليم البرصان، ***"جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي"***، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، صيف 2007، ص: 118

ـــ أنظر أيضا بهذا الخصوص:

ـــ المختار مطيع، ***"لعبة الكبار في منطقة الخليج العربي"***، مجلة الوحدة العدد (46، 47)، مرجع سابق، ص: 245

[33] ـــ محمد حسنين هيكل، ***حرب الخليج أوهام القوة والنصر***، *مركز الأهرام للطباعة والنشر*، الطبعة الأولى القاهرة 1992، ص: 26

[34] ـــ خليل الياس مراد، مرجع سابق، ص: 73

ضوابط استغلال نهري دجلة والفرات مع العراق وسوريا من جهة، والمشاكل المتعلقة بلواء الإسكندرون مع سوريا من جهة أخرى[35].

هكذا إذا يتضح لنا مما سبق من تعريف للأمن القومي العربي وتحديد لتهديداته الداخلية والخارجية انصراف مفهوم الأمن القومي العربي إلى بناء القدرة العربية عبر الإمكانيات الذاتية للعالم العربي على ضمان حماية القيم والمصالح العربية المشتركة من مختلف أشكال التهديدات الداخلية والخارجية من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية في مجال الغذاء، والعمل على استثمار وترشيد الموارد المائية العربية، وتأمين الحيز الجغرافي لأجزاء العالم العربي، وتعزيز الاستقرار السياسي وآليات العمل العربي المشترك بما فيها بناء القدرات الدفاعية بهدف تحجيم واحتواء الاختراقات الخارجية للإقليم العربي وأهمها الخطر الإسرائيلي الذي يتجاوز مجرد اغتصاب جزء من الأرض العربية ليشكل خطرا على الوجود العربي ذاته من خلال عمله على إضعاف القوة العربية. كان هذا فيما يتعلق بتحديد مفهوم الأمن القومي العربي ولننظر الآن في مدى قدرة نظام التجزئة السياسية العربية على حماية هذا الأمن.

الفرع الثاني: نظام التجزئة السياسية العربي وحماية الأمن القومي العربي

هنالك عدة متطلبات يحتاجها أي نظام لحماية أمنه القومي تأتي على رأسها وحدة المرجعية في تحديد العدو، ووحدة الإرادة في مواجهته[36]، وبدون توفر هذين المعطيين لا يمكن الحديث عن فاعلية النظام في حماية أمنه القومي. ذلك أن حماية الأمن القومي باعتبارها القدرة على المحافظة على قيم النظام وتحقيق أهدافه تمكينا لاستقراره من خلال احتواء التهديدات الحالة والمحتملة، أو مواجهتها والتغلب عليها[37]، تتطلب وضوحا في مستوى تحديد المخاطر المحدقة بالنظام تمهيدا لوضع استراتيجيات مواجهتها مما يتطلب تضافر الجهود لا تشتتها. وهذا ما جعل الكثيرين ومن ضمنهم الدكتور حامد ربيع يعتبرون أنه في غياب الإرادة العربية الموحدة فلا سبيل للحديث عن حماية للأمن القومي العربي[38]. وإضافة إلى ما سبق يبرز مقوم آخر يعتبر كذلك أساسيا في عملية حماية الأمن القومي يتعلق ببناء القوة والقدرة على مواجهة الأخطار المحدقة بهذا الأمن.

---

[35] ـــ أعمال ندوة : ***مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي (القاهرة 27-29 ديسمبر 1997)***، مرجع سابق، ص: 122 وما بعدها

[36] ـــ ، ***استراتيجية الأمن القومي آراء وأفكار***، الدار العربية بغداد، دون ذكر الطبعة والتاريخ، ص: 30

[37] ـــ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص: 14

[38] ـــ حامد ربيع، مرجع سابق، ص: 70 وما بعدها

وهكذا وانطلاقا من هذه الاعتبارات فسنتطرق في هذا الفرع لوحدة المرجعية والإرادة العربية في تحديد العدو وسبل مواجهته (فقرة أولى)، إضافة إلى بحثنا في مدى الجدية في بناء القدرة العربية على مواجهة الأخطار الحالة والمحتملة للأمن القومي العربي (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: وحدة المرجعية في تحديد عناصر الأمن القومي العربي في ظل التجزئة

كما سبق ورأينا تتطلب حماية الأمن القومي قدرا من وضوح الرؤية فيما يتعلق بتحديد العدو وسبل مواجهته، فلا يمكن بأي حال بناء القدرة الحمائية للأمن القومي العربي إلا إذا كانت هنالك رؤية عربية موحدة ومؤسسة على أولوية المحافظة على المصالح العربية المشتركة يتم من خلالها وضع المعايير التي يصنف على أساسها أعداء الأمن القومي العربي (أولا)، ثم يتم على ضوئها تحديد سبل مواجهتهم بشكل يجعل هذه المواجهة نابعة من أن الأمن القومي العربي ليس محصلة للأمن الذاتي للدول العربية بل هو مواجهة التحديات التي تهدد كيان الأمة العربية ذات المصير المشترك[39] (ثانيا).

أولا: وحدة العدو

لقد أدت التجزئة إلى تقسيم الأرض والشعب العربيين بين اثنين وعشرين دولة، لكل منها أولوياتها الأمنية وسياساتها الخارجية المبنية على اعتبارات قطرية ضيقة، لا تأخذ في الاعتبار الانتماء القومي الذي أصبح ينظر إليه بشيء من الريبة، مما أسفر عن اتجاه السلوك السياسي للنظم العربية القطرية إلى اعتناق ما يسميه هشام القروي "نهج الواقعية المفرطة"[40]؛ وهو نهج مؤسس على استحالة بلورة رؤية عربية موحدة للأمن القومي العربي ذات منطلقات قومية، فلا الواقع ولا القوى الكبرى المهيمنة ـــ حسب هذا النهج ـــ يسمحان ببلورة هذه الرؤية العربية الموحدة للأمن القومي العربي[41].

ولا يخفى ما لهذا الطرح من خطورة على المصالح الاستراتيجية العربية المشتركة. حيث أننا إذا قمنا بتحليل هذه الرؤية بناء على ما سبق ورأينا من احتياج عملية حماية الأمن القومي إلى ضرورة تبني رؤية واضحة تنطلق من معايير موحدة لتحديد ماهية العدو، فإننا سنلاحظ وجود تناقض صارخ بين نهج الواقعية المفرطة الذي يوجه السلوك السياسي للنظم العربية القطرية، وبين

---

[39] ـــ علي الدين هلال، ***"الأمن القومي العربي: دراسة في الأحوال"***، شؤون عربية، العدد 35، كانون الثاني 1984، ص: 21

[40] ـــ هشام القروي، مرجع سابق، ص: 12

[41] ـــ حول تفشي ظاهرة الواقعية بمعنى الاكتفاء بالمتاح والمسموح دون الحركة ضمن مشروع سياسي طموح لدة الأنظمة لبقطرية العربية يراجع:

ـــ محمد حسنين هيكل، ، ***نهاية الطريق***، *العربي الثائه 2001*، المصرية للنشر العربي والدولي، الطبعة الرابعة، 2003 القاهرة ، ص: 271

ـــ أنظر كذلك:

ـــ مجدي حماد، ***جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل***، عالم المعرفة، عدد 345، نوفمبر 2007، ص: 159

ضرورات حماية الأمن القومي العربي بشكل عام، وتحديد أعداء هذا الأمن بشكل خاص[42]. وبالتالي يمكن التقرير أنه ليست هنالك رؤية واضحة وموحدة في ظل سيادة نظام التجزئة السياسية العربي لتحديد ماهية العدو. ولعل هذا ما يفسر كل هذا التخبط على مستوى العلاقات العربية العربية، والعلاقات العربية مع الدول الأخرى.

وإذا أخذنا إسرائيل وإيران كمثال تحليلي لاتضحت لنا الصورة جلية. فعلى المستوى الإسرائيلي ورغم ما تمثله إسرائيل كخطر حال وقائم على الأمن القومي العربي نتيجة احتلالها الأرض العربية أولا، وعقيدتها الأمنية التوسعية ثانيا، نلاحظ أنه رغم كل ذلك فهنالك دول عربية دخلت معها في تسويات سلمية جعلتها تخرج نظريا وواقعيا من خانة العدو بالنسبة لهذه الدول، وذلك لاشتمال هذه الاتفاقيات على بنود تقضي بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وعدم الاشتراك في أي عمل من شأنه تهديد أمنها[43]. وهو أمر ما كان ليحدث لو أن هنالك رؤية عربية موحدة تنطلق من معايير واضحة لتحديد ماهية العدو.

أما فيما يتعلق بإيران فيكفي أن نشير إلى تحالف بعض الدول العربية معها في حرب الخليج الأولى ضد دولة عربية هي العراق، هذا زيادة على أنه لازالت هنالك بعض الدول العربية كسوريا تعقد معها حلفا استراتيجيا حتى الآن رغم ما تمثله الفلسفة التي تنطلق منها إيران لبناء نظرية أمنها القومي من خطر على الأمن القومي العربي، حيث تقوم هذه الفلسفة على أساس ارتباط حماية الأمن القومي الإيراني بالسيطرة على شط العرب لتحقيق العمق الاستراتيجي الضروري لاحتواء أي هجوم محتمل من جهة الخليج ، إضافة لاحتلالها لأرض عربية بالقوة هي الجزر الإيماراتية، ومطالبتها بالبحرين[44].

وهكذا ومن خلال ما سبق نرى أن هنالك تباينا في المعايير التي يتم على أساسها تصنيف العدو في ظل سيادة نظام التجزئة السياسية العربي، حيث الأولوية هي للمصالح القطرية على حساب المصالح الحيوية المشتركة، وبالتالي يمكن القول أن حالة الواقعية المفرطة تسببت في تداعي مفهوم الأمن القومي العربي نتيجة عدم الاتفاق على ماهية العدو[45]، ومنه فقد أصبح حال العالم العربي في ظل التجزئة أقرب إلى تكريس الأمن الذاتي للدول العربية منه لتكريس الأمن القومي العربي.

ثانيا: العقيدة الموجهة لسياسات الأمن القومي العربي

تبرز هنا مسألة البواعث، أو ما يمكن تسميته أسس بناء نظرية الأمن القومي، حيث تتطلب أي نظرية للأمن القومي مرجعية قيمية يتم على أساسها حصر وتحديد المصالح الحيوية للنظام وفق ترتيب تصاعدي يبدأ من الأهم فالأقل أهمية؛ وهو ما يعني أن

---

[42] ـــ بيان عساف، مرجع سابق، 101

[43] ـــ أعمال ندوة : ***مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي (القاهرة 27-29 ديسمبر 1997)***، مرجع سابق، ص: 114

[44] ـــ محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص: 163

[45] ـــ بيان عساف، مرجع سابق، ص: 101

العقيدة الموجهة لسياسات الأمن القومي هي عبارة عن المبادئ التي يتم على ضوئها ترتيب قيم النظام بناء على حيويتها لبقائه واستقراره، ويكون ذلك من خلال خلق الانسجام بين القيم الفردية لوحدات النظام وقيمة القيم بالنسبة له[46]، وهي في الحالة العربية المحافظة على وجود وكيان الأمة العربية من تهديداته الداخلية والخارجية.

إذا يجب وضع وتنفيذ سياسات الأمن القومي العربي انطلاقا من اعتبارين هما:

أولا: قوميته: وتعني خضوع جميع المفاهيم الأمنية القطرية لمنطق الانسجام مع مفهوم الأمن القومي العربي الشامل، وهذا يعني أنه في حالة التعارض بين متطلبات الأمن القومي العربي الشامل والأمن الجزئي لأحد أقطار التجزئة فيجب تغليب متطلبات الأمن القومي العربي لأنه هو الضامن الحقيقي لأمن ذلك القطر على المدى البعيد والمتوسط[47].

ثانيا: استراتيجيته: وتعني أن المكاسب التي قد يحققها قطر عربي على مستوى أمنه القطري خارج مظلة الأمن القومي العربي الشامل، ما هي إلا مكاسب آنية قد تكون انعكاساتها وخيمة على أمنه في المديين البعيد والمتوسط؛ لأنه يتعين على ذلك القطر أن يقدم مقابلا لتلك المكاسب، وسواء كان هذا المقابل هو من ثروة القطر، أو من أرضه، أو من كرامته والتزاماته تجاه القضايا العربية، فإن ذلك سيعود بالخسارة على الأمن القومي العربي الشامل[48]، وكل خسارة على مستوى الأمن القومي العربي الشامل هي خسارة لأمن الأقطار العربية كما سبق ورأينا.

وبالعودة إلى الواقع العربي تكشف أمامنا الوقائع عكس هذين الاعتبارين، حيث تكرس المفهوم القطري للأمن مما أثر على إمكانية وجود عقيدة موحدة للأمن القومي العربي، والدليل على ذلك عدم وضع أي سياسة موحدة لحماية الأمن القومي العربي رغم وجود اتفاقية عربية هدفها تنظيم الدفاع العربي المشترك هي معاهدة الدفاع المشترك وملحقها العسكري[49]، ويمكن الاستئناس هنا بالخرق الإسرائيلي المتكرر لأمن دول قطرية عربية دون تحريك ساكن من قبل نظام التجزئة السياسية العربي، وصلت بعض حالاته إلى احتلال عاصمة عربية هي بيروت صيف 1982[50]، ثم احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق 2003، وهي أحداث واجهت فيها هذه الدول الخطر منفردة دون أن يكون للنظام التجزئة أي دور سوى بيانات الشجب والتنديد.

---

[46] ـــ اعتمدنا في هذه الفكرة على: سعيد خالد الحسن، ***"مدخل لدراسة نظرية القيم"***، محاضرة غير منشورة ألقيت على طلبت مركز الدكتوراه بسلا 2010

[47] ـــ أنظر قريبا من هذا: خليل الياس مراد، مرجع سابق، ص: 69

[48] ـــ هشام القروي، مرجع سابق، ص: 12

[49] ـــ بيان عساف، مرجع سابق، ص: 74

[50] ـــ أعمال ندوة : ***مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي (القاهرة 27-29 ديسمبر 1997)***، مرجع سابق، ص: 112

وهكذا تثبت أمامنا الوقائع غياب أي عقيدة موجهة لسياسات أمن قومي عربي يتم على ضوئها تحديد كيفية مواجهة العدو الذي وكما رأينا ليس هنالك اتفاق على ماهيته. مما جعل مستقبل نظام التجزئة السياسية العربي يعيش حالة من القلق والتوتر دفعت بعض أطرافه للبحث عن الحماية لدى دول تعتبر من الناحية المنطقية والتاريخية عدوا للأمن القومي العربي كالولايات المتحدة الأمريكية[51].

الفقرة الثانية: بناء القدرة العربية على مواجهة الأخطار الحالة والمحتملة للأمن القومي العربي

لقد أصبح من المسلم به اليوم في كل من علمي السياسية والاستراتيجية كحقلين يهتمان بمفهوم الأمن القومي حاجة هذا الأخير إلى بناء القدرة على حمايته؛ والمقصود بالقدرة هنا ليس مجرد القوة لأن الفاعلية في حماية الأمن القومي لا تقاس بالقوة إنما بحجم إمكانيات الثبات في وجه التهديدات، والمتمثلة في مجموع القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية[52] والإرث التاريخي والرصيد المعنوي[53].

إن هذا يعني أن بناء القدرة العربية لحماية الأمن القومي العربي تتطلب تضافر الإمكانات العربية ودمجها في إطار موحد تكون معه قابلة لتحقيق مستوى من الردع يجعلها في مأمن من أي فعل معاد قد يمس قيمها الأساسية ومصالحها الحيوية[54] (أولا). هذا إضافة إلى توفيرها لما يلزم من قوة الحسم في حالة ما إذا أقدمت قوة معادية على إتيان فعل من شأنه المساس بهذه القيم والمصالح، أو بسيادة الأمة على أرضها (ثانيا).

أولا: بناء إمكانات الردع

يعبر الردع كما عرفته الموسوعة السياسية عن "مجمل التدابير التي تعدها وتتخذها دولة واحدة أو مجموعة دول بغية عدم تشجيع الأعمال العدائية التي يمكن أن تشنها دولة معادية أو مجموعة دول معادية ضدها، وذلك عن طريق بث الذعر في الطرف الآخر، ومن ثم ثنيه عن الإقدام على أي عمل عدائي"[55]، وهو بهذا يمثل وسيلة فعالة لحماية الأمن القومي لخاصيته

---

[51] ـــ أنظر قريبا من هذا :

ـــ أمين هويدي، ***أزمة الأمن القومي العربي***، مرجع سابق، ص: 30

[52] ـــ محمد عبد الغني الجمسي، ***التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، دراسات في البلوماسية والعلاقات الدولية***، مرجع سابق، ص: 77

[53] ـــ أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص: 19

[54] ـــ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص: 14

[55] ـــ عبد الوهاب الكيالي، ***موسوعة السياسية***، الجزء (2)، مرجع سابق، ص: 816

الوقائية التي تتحسب لنوايا الأطراف المعادية، حيث تجهض إمكانات الردع لدى النظام أي نية للمساس بقيمه ومصالحه الحيوية من قبل أعدائه[56].

إن هذه الأهمية المتزايدة لبناء إمكانات الردع بهدف إفهام العدو أن الثمن الذي سيدفعه مقابل اعتدائه سيكون أكبر بكثير من النتائج التي سيحققها، كانت ولا زالت هي الدافع الأكبر نحو بحث العديد من الدول القطرية العربية عن الوسائل الكفيلة بتحقيق الردع في مواجهة ما تعتبره خطرا على أمنها، منطلقة في ذلك من إمكاناتها الذاتية.

وهو ما أثبتت الأيام عبثيته؛ ذلك أن بناء إمكانات الردع يحتاج إلى تضافر حجم كبير من الموارد المادية والبشرية والعلمية تفتقر إليه الدولة القطرية العربية[57]؛ لأن القدرة على الردع تدخل فيها حسابات متعددة، منها القوة البشرية التي ستستخدم السلاح، ونوعية القيادات، والقدرة على توفير السلاح وقطع غياره بشكل ذاتي تجنبا لضغط الموردين[58]، والدخل القومي، وتوفر العمق الاستراتيجي الكفيل بامتصاص واحتواء الهجوم المباغت، والقدرة على إدارة الأزمات[59]، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار تعدد مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وتنوع قوتها التي تصل في بعض الحالات إلى القدرة النووية[60].

وهذا يعني أن قوة الردع المطلوبة تتجاوز في متطلباتها الإمكانيات القطرية، وهذا ما لم تفهمه، أو لم ترد فهمه النظم العربية القطرية. حيث حال تمسكها بنظام التجزئة السياسية العربي واستماتتها في الدفاع عنه دون تضافر الإمكانات العربية لبناء قوة ردع عربية، الأمر الذي جعل دول هذا النظام مكشوفة أمام أعدائها[61]. وحتى المحاولة اليتيمة التي تمت في ظل مجلس التعاون الخليجي لبناء قوة ردع خليجية باءت بالفشل نتيجة ضعف الإمكانات العلمية والبشرية لهذه الدول[62] آنذاك، فقد فشلت هذه

---

[56] ـــ أنظر قريبا من هذا: علاء طاهر، مرجع سابق، ص: 55

[57] ـــ مجدي حماد، ***جامعة الدول العربية***، مرجع سايق، ص: 158

[58] ـــ علاء طاهر، مرجع سابق، ص: 58

[59] ـــ أمين هويدي، ***أزمة الأمن القومي العربي***، مرجع سابق، ص: 31 و 32

[60] ـــ الإشارة هنا هي لارتباط نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بالردع النووي، أنظر بهذا الخصوص:

ـــ علاء طاهر، مرجع سابق، ص: 66

ـــ انظر كذلك حول القدرة النووية الإسرائيلية:

ـــ دانييل روبيتشو و فيليبا وينكلر، ***"المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي؟"***، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، شتاء 2009، ص: 14

[61] ـــ أمين هويدي، ***التحولات الاستراتيجية الخطيرة زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه***، دار الشروق، الطبعة الأولى 1998، ص: 47

ـــ انظر كذلك:

ـــ فاضل البراك، مرجع سابق ، ص: 21

[62] ـــ أمين هويدي، ***التحولات الاستراتيجية الخطيرة زلزال عاصفة الصحراء*** *وتوابعه*، مرجع سابق، ص: 44

القوة المتمثلة في قوات درع الجزيرة في أول اختبار لها إبان حرب الخليج الثانية، فلا هي استطاعت ردع العراق عن احتلال الكويت، ولا هي استطاعت الدفاع عن الكويت بعد ضمها من قبل العراق[63].

إذا لم يستطع نظام التجزئة بناء قوة ردع تؤمن وحداته في مواجهة أعدائها المشتركين، والدليل على ذلك ما قامت به إسرائيل ـــ ولا زالت ـــ من اعتداءات على الكثير من الدول العربية القطرية ما كانت لتقدم عليه لو كانت هنالك قوة عربية رادعة، منها على سبيل المثال تدميرها للمفاعل النووي العراقي في ثمانينيات القرن العشرين[64]، وقصفها للموقع المفترض لمفاعل نووي سوري في بدايات القرن الواحد والعشرين[65]، مما يعني استمرارية الفشل العربي منذ ضرب المفاعل العراقي وحتى الآن في بناء منظومة عربية للردع، وعدم إدراك الدولة العربية القطرية أن بناء هذه القدرة في المحيط العربي المحاط بالأعداء تتجاوز إمكانياتها. فبناء مقومات الردع أيا كان نوعها يحتاج توفير الحماية لهذه المقومات من محاولات إجهاضها من قبل الأعداء وهي ما زالت في بدايتها. وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل تشتت الجهود والإمكانات العربية الذي يؤطره نظام التجزئة.

ثانيا: القدرة على المواجهة والحسم

إضافة إلى إمكانات الردع يحتاج النظام من أجل توفير حماية فعالة ومستمرة لأمنه القومي إلى امتلاك قوة ضاربة تكون لها القدرة على مواجهة العدو والتغلب عليه إذا ما أخطأ في تقدير إمكانات الردع وحاول الاعتداء على القيم والمصالح الحيوية للنظام[66]، وهذا ما تنبه له نظام التجزئة السياسية العربي فحاول بناء هذه القوة عن طريق وضع معاهدة للدفاع المشترك هدفها صيانة أمن المنطقة العربية عن طريق تنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه، وذلك من خلال مساهمة الدول العربية في تشكيل هذه القوة بحسب مواردها واحتياجاتها[67].

63ـــ أمين هويدي، ***أزمة الأمن القومي العربي***، مرجع سابق، ص: 33

64ـــ محمد عبد الغني الجسمي، مرجع سابق، ص: 80

ـــ وانظر كذلك:

ـــ بيان عساف، مرجع سابق، ص: 84

65ـــ حول استباحت الطائرات الإسرائيلية للأرض السورية راجع:

ـــ عياد البطنيجي، "***التحالف السوري ـــ الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله***" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، شتاء 2009، ص: 28

66ـــ علاء طاهر، مرجع سابق، ص: 60

67ـــ المواد: 1، 4، و5 من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، قطاع مجلس الجامعة، ، مطبعة الجامعة العربية، مارس 2009، ص: 71 و73

غير أنه ورغم مرور ما يزيد على الستين عاما على وضع هذه المعاهدة، فإن الترتيبات التي تقترحها لضمان تفعيل الدفاع العربي في وجه التهديدات المشتركة لا زالت مجرد نصوص تفتقر إلى الفاعلية والالتزام لتجسيدها أمرا واقعا، حيث لم تؤسس حتى الآن القوة العربية ذات القدرة على تحقيق أهداف المعاهدة، و لم توضع أو تفعل خطط الدفاع المشترك، مما أسفر عن ضعف نظام التجزئة السياسية العربي وعدم قدرته على مواجهة التهديدات الخارجية المحيطة به وعلى رأسها التهديد الإسرائيلي[68].

وهكذا فقد أدت كل هذه العوامل ابتداء من عدم تبلور مفهوم واضح للأمن القومي العربي في ظل نظام التجزئة، إلى عجز هذا النظام عن بناء قوة حسم لمواجهة تهديدات أمنه المشترك، مرورا بانعدام وجود معايير موحدة لتحديد العدو تمهيدا لتوحيد العقيدة الموجه لسياسات واستراتيجيات مواجهته، أدت كل هذه العوامل مجتمعة إلى انعدام قدرة النظام السياسي العربي في ظل التجزئة عن حماية أمنه القومي، مما جعله طوال هذه الفترة يعيش حالة من الضعف جعلته عاجزا عن استغلال إمكاناته لتعزيز موقفه في تفاعله مع بيئتيه الهامشية والدولية[69]. فلا هو استطاع الثبات وعدم تقديم تنازلات كبيرة تمس التوازن بينه وبين إسرائيل وإيران من جهة. ولا هو استطاع أن يحمي نفسه في مواجهة التغلغل الأمريكي الضاغط باتجاه المزيد من إضعافه وشرذمته.

---

[68]ـــ بيان عساف، مرجع سابق، ص: 74

[69]ـــ فاضل البراك، مرجع سابق، ص: 21